الأوضاع الأجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة في المجتمع الليبي

أ. عبير جمعة محمد الأبيض•

المقدمة:

لقد تعددت الدراسات التي تبحث في أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، اختلفت باختلاف الباحثين الذين يدرسون الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة.

لأن تزايد دخول المرأة في ميادين الخدمة العامة، يرتبط ارتباطًا كبيرًا بتزايد وجود الأنشطة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية أمام المرأة. وأن تواكب هذا الانطلاق، وإفساح المجال أمامها.

وإن مشاركة المرأة مع الرجل في جميع الأنشطة وخاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تعطي للمرأة فرص التعليم والتدريب ورفع قدراتها وكفاءتها في اتخاذ القرارات للمشاركة لأجل الدفع بعجلة التنمية.

وتاريخيًا وكما جاءت في الأدبيات السابقة بان وضع المرأة في المجتمع قد تغير منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين في اتجاه العمل والتعليم والثقافة وغيرها من المجالات الأخرى وتحسين الأحوال الاقتصادية حيث أتيحت الفرص للمرأة لتشارك في الحياة العامة. وتراجعت سلطة بعض العادات والتقاليد التي كانت تكبلها وتحد من مشاركتها للرجل في المجالات المختلفة.(تقرير التنمية البشرية، 2006، ص 16 – 17).

وفي هذا السياق تشير بعض الدراسات السابقة الذات علاقة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة ومن أبرزها "الوضع التعليمي" يُعد من أهم الأوضاع التي تُبرهن الدور الوظيفي والفعال والداعم للمرأة ونشر الوعي بين الأسر عامة والمرأة خاصة من أجل إلغاء الحواجز والعقبات أمامها ولتحسين مستواها التعليمي وانخراطها في برامج التنمية داخل المجتمع (الشريف، 2010، ص 27) .

وتنقسم محتويات البحث إلى:-أولاً الإطار المنهجي للبحث و مكون من مشكلة البحث,وأهميته , وأهداف, وتساؤلات , ومنهج , والمفاهيم, ثانياً, الإطار النظري للبحث, ومقسم إلى,النظرية المفسرة , لمحة تاريخية عن المرأة الليبية , الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة في المجتمع الليبي , والنتائج العامة للبحث.

• عضو هيئة تدريس بقسم علم الاجتماع – كلية التربية جنزور.

أولاً:الإطار المنهجي للبحث.

– مشكلة البحث :–

واستنادًا إلى معطيات الواقع المعاش، وإلى ما تؤكده بعض الدراسات والبحوث في مجال التنمية البشرية التي تنظر اليوم إلى المرأة باعتبارها كيانًا متفاعلًا مع برامج التنمية البشرية، وأن دورها في المجتمع كدور الرجل، عليها أن تندمج في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

حيث تُشير بعض الدراسات السابقة إلى أن خروج المرأة إلى العمل والمساهمة في حركة التنمية الشاملة التي تعيشها ليبيا. وبعض العادات والتقاليد الشائعة في المجتمع وخصوصًا في الوسط الريفي تضع حواجز أمام المرأة، وعمومًا والاستفادة من هذه الدراسة هي مقارنة بالأوضاع العديدة الخاصة بالواقع للمرأة، مع توفر التحليل الاجتماعي حول الأوضاع التعليمية والعملية للمرأة ومدى التغير الذي طرأ عليها. وهذا يشير إلى التغيير الإيجابي في الأوضاع الاجتماعية للمرأة.

يقال إن المرأة نصف المجتمع، والنصف الآخر يتربى في حضنها، وهكذا احتلت المرأة مكانة هامّة لدى المفكرين، ولدى فقهاء القانون، فكلما ... تقدم المجتمع كان تقدم وضع المرأة وواجباتها أمر لا يمكن إغفاله، وهذا ما أكدته المواثيق القانونية الدولية التي خصصت بعضها نصوصًا للمرأة، باعتبارها كيانًا متفاعلًا مع برامج التنمية البشرية، وإن دورها في المجتمع كدور الرجل. ولقد رأت الباحثة دراسة هذا الموضوع لما له من أهمية نظرية وعملية. في إبراز المجالات التي طرقتها المرأة الليبية و انخراطها في الإدارات العامة والمؤسسات الدولة, وهذا في حد ذاته يشكل دافعا" قويا" لإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال.

لذلك تكمن مشكلة البحث في التساؤل رئيس هو(التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة في المجتمع الليبي؟)

– أهمية البحث :–

تكمن أهمية البحث من الناحية النظرية في فهم كل ما يتعلق بوضع المرأة، الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، من حيث التعرف إلى ماهية أوضاع المرأة، والمسائل العلمية، التي تثيرها متجددة كل يوم، ولن يغفل هذا البحث التطرق على أهم الصعوبات التي حالت دون مشاركة المرأة في مجالات العمل المختلفة في المجتمع الليبي.

– أهداف البحث

يهدف البحث إلى:– هدف رئيس يتمثل في (التعرف على أوضاع المرأة في المجتمع الليبي.

ينبثق من هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية هي:-

1. التعرف على أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع.
2. ما مدى الممارسة الفعلية لأوضاع المرأة داخل المجتمع الليبي.
3. ما العوامل التي عزّزت الدور الوظيفي للمرأة في المجتمع الليبي.

- تساؤلات البحث :-

يضمن البحث جملة من التساؤلات متمثلة في :

1. ما أهم الأوضاع المرأة في المجتمع الليبي ؟
2. ما مدى الممارسة الفعلية لأوضاع المرأة داخل المجتمع ؟
3. ما العوامل التي عزّزت دور المرأة الوظيفي للمرأة في المجتمع الليبي ؟

- منهج البحث :-

إن البحث في موضوع أوضاع المرأة في المجتمع يتطلب إتّباع المنهج الوصفي التحليلي، ذلك لتحقيق الفهم الصحيح لواقع، المرأة بالوصف والتحليل والمعالجة، حيث يمكن من خلاله الحصول على المعلومات المطلوبة والمرتبطة بأوضاع المرأة.

تعريف المنهج:-هو وسيلة العلم ووسيلة البحث العلمي في الكشف عن المعار والحقائق والقوانين التي يسعيان إلى إبرازها وتحقيقها. ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخري وتعميمها لنصل إلى ما نطلق عليه اصطلاح "نظرية" , وهي هدف كل بحث علمي(الشيباني، 2001، ص49-50).

- مفاهيم البحث :-

1. الوضع الاجتماعي :-

وهو إحداث تغيير مقصود ومخطط في بنى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستواها التعليمي والمعيشي، والقضاء على الأمّية، واستهلاك الخدمات، وإدماج المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية وعدالة التوزيع الاستهلاكي الاقتصادي في التنمية(حسن، 2005).

2. الوضع الاقتصادي :-

3. وهو يدل على تنوع الأنشطة الاقتصادية وإعادة توزيع قطاعات العمل، وزيادة المخصصات المالية، ويقيس هذا الوضع بالنشاط الاقتصادي للعمل، الذي تمارسه المرأة، ومكانة المرأة في النشاط الاقتصادي، وزيادة معدل دخل الفرد الناتج القومي(العلاقي، 2011، ص 15).

4. الوضع السياسي :-

ويدل على وجود إطار سياسي يسمح للأفراد في المشاركة في اتخاذ القرارات ويمنح الفرص المتساوية للجميع في تحقيق هذه المشاركة. ويقاس هذا الوضع لمشاركة المرأة السياسية. المشاركة في اتخاذ القرارات. وإعطاء الفرص المتساوية للرجل والمرأة(العلاقي، 2011، ص 16).

5. الدور :-

هو مجموعة المواقف السلوكية المكتسبة، التي يُمارسها الفرد من موقعه الاجتماعية. خلال علاقاته مع الآخرين فالفرد يلعب دور الإبن أحيانًا. وقد يلعب دور الأب والزوج في الوقت نفسه(المريمي، 2011، ص 235)

6. المرأة :-

وهي التي تمثل القوى البشرية النسائية، أي النساء في سن العمل وهي من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للنساء، ومن ثم مدى مشاركة المرأة في الحياة العامة في المجتمع. وتتمتع بقسط من التعليم، متزوجة أو غير متزوجة وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وتعمل خارج البيت (الحصين، 1981، ص 63)

7. المشاركة :-

تعني المساهمة أو التعاون في أي وجه من وجوه النشاط ويستخدم هذا الاصطلاح كثيرًا، فيعني من الناحية الاقتصادية فإنّه المشاركة في قوة العمل إنتاجًا واستهلاكًا، وتعني المشاركة الاجتماعية في الأسرة وعضوية مؤسسات المجتمع المدني بكافة أشكالها وأنواعها. وتعني المشاركة الثقافية في إنتاج واستهلاك الفكر، والفن، والأدب، وتهذيب الوجدان وشرقية الذوق العام (الطبيب، 2004، ص 32).

ثانياً:-الإطار النظري للبحث

أولا:النظرية المفسرة للبحث:-

1. - النظرية النسوية:- في أوائل الثمانينات القرن العشرين، وفي الوقت الذي أحرز فيه علم الاجتماع الماركسي قبولًا واسعًا من قبل علماء الاجتماع، انطلق تيار فكري اجتماعي ردايكالي جديد، متحديًا النظريات السوسيولوجيه القائمة بما في ذلك النظرية الماركسية ذاتها، وهذه النظرية تنطلق من وجهة نظر المفضلة لقطاع مغمور مغلوب على أمره وهو قطاع النساء، مركزه اهتماماتها لاكتشاف أهم الطرق التي يمكن أن تساعد بها نشاطات هذا القطاع في محاولاته تأسيس عالم جديد يتساوى فيه الرجال والنساء(الأحمر، 2008، ص172)

2. لذلك يمكن القول أنّ المرأة التي قبلت بالسير في طريق التحديث قابلت رجلًا بشخصية تجمع بين مكونات تقليدية وأُخرى حداثية. وعليه فأنّ المرأة وجدت نفسها وسط ظروف تكتنفها الكثير من المتناقضات، فجزء من سلوك الرجل حيالها يشجعها على السير في طريق التحديث، وفي الوقت نفسه جزء آخر يشدها إلى الموروث الثقافي عن طريق التمسك بتقسيم العمل القديم الذي يجعلها مكبلة للبيت بواسطة كثرة الواجبات المنزلية (التير، 2014، ص26).

3. كما كانت هناك على الصعيد العملي حركة سياسية نسائية تناضل من أجل حقوق النساء منذ أكثر من (150) سنة وقد تمكنت الحركة النسائية الأمريكية من نيل حق التصويت في العشرينيات في القرن الماضي. إلّا أنّ ذلك الانتصار الذي أحرزته الحركة تلته فترة ركود انخفض فيها حجم الحركة وضعفت قوة نشاطاتها. ولم تستعِدْ نشاطاتها وقوة دفاعها إلّا خلال الستينيات. واستمرت الحركة النسائية في التوسع خلال السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي حتّى أصبحت تمثل ظاهرة دولية. وظهر إلى وجود كتابات كثيرة من الأدبيات الجديدة التي تناولت جميع جوانب حياة وتجارب النساء في المجالات المختلفة. كما تم نشر عدد من الدراسات الانتقادية في الغرب التي تبرز تعقيدات النظام المعاصر الذي يخضع النساء، ويمارس عليهنّ الظلم والقهر(التير، 2014، ص26).

من تشكيل الوضعيات التي تمت دراستها، في معظم الأوضاع الاجتماعية، فقد تجاهل المختصون والمنتقدون وجودهنّ. إن كان السؤال الأول يستدعي وصف العالم الاجتماعي فإنّ السؤال الثاني يتطلب تفسيرًا ووصف العالم الاجتماعي هما وجهان لأية نظرية سوسيولوجيه. وهذا السؤال يقودنا إلى المعرفة التي طالما اعتبرت معرفة كونية مطلقة لهذا العالم ما هي في واقع الأمر إلّا معرفة مشتقة من تجارب وخبرة قطاع قوي في المجتمع، وهو قطاع الرجال (سادة). وهذه المعرفة تصبح نسبيًا من وجهة نظر مفضلة لقطاع سفلي غير معترف به، وهو قطاع النساء، اللواتي يقمنّ بأدوار خدمية تابعة لأدوار الرجال، ولكن لا غنى عنها، قطاع عمل على دعم وإعادة تشكيل هذا المجتمع الذي نعيش فيه وهذا يثير إلى تساؤلات حول كل شيء في المجتمع ونعرفه حق المعرفة، هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى، يشكل جوهر أهمية النظرية النسائية المعاصرة للنظرية السوسيولوجيه. والنظرية النسائية المعاصرة تشكل قاعدة أدبية للنظرية السوسيولوجيه النسائية. وقد أنتج المتخصصون المهتمون بقضايا النساء من كل الجنسين، وفي الفترة الأخيرة كتابات كثيرة وقاموا بدراسات عديدة، غنية بأفكارها، متنوعة في اتجاهاتها النظرية، جعلت عالمة الاجتماع الأمريكية جيسي بيرنارد (1987) بعصر (التنوير النسائي). وقد تميز كل إنتاج نظري بأنماط خاصة من الأفكار الانتقادية شكلها السياق التاريخي، والوسط الاجتماعي، وشخصية الكاتب أو (الكاتبة) وسيرته الذاتية.(الأحمر، 2004، ص132)

وتشير النظرية الاجتماعية النسوية بالحياة الخاصة الملازمة للعلاقة بين المرأة والرجل والتغيرات التي تصاحب هذه العلاقة خاصةً مع اقتحام النساء المتزايد في الحياة العامة وبذلك تعتمد النسوية أن الخصائص البيولوجية ثابتة ولا يمكن التحكم فيها ولا يمكن تغييرها، بينما العلاقات الاجتماعية المؤسسات والتنمية في الثقافة المجتمعة هي قابلة لإعادة التشكيل والتغيير لأنّها ألصقت بالمعرفة الإنسانية عن طريق التقادم أي من خلال تقدم فكرة السلطة الأبوية النظام الأبوي عبر الفترات المختلفة للتطور الإنساني في مختلف جوانب الحياة العامة.

أمّا الاتجاه النسوي الليبرالي :

وينظرُ أصحاب هذا الاتجاه إلى حركة الفرد ومكانته باعتبارها مستقلة عن علاقته بالآخرين، ولذلك هدف المنظر بين الليبراليين تبدأ بالمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة في المجتمع، مساواة بالحقوق التي تمنح للذكور، وترجع الأصول التاريخية لهذا الاتجاه إلى القرن التاسع عشر وجاءت مع دعوى (جون ستيوارت مل) إلى حقوق النساء بصدور كتابه (استبعاد النساء) وقد جاءت دعوته متفقة مع دعوة (ماري ولستونكروفت) في ضرورة الإصلاح الاجتماعي لإعطاء المرأة الوضع الذي يحتله الرجل، وقد انقسم أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي في بريطانيا إلى فريقين، الأول مؤيد لمفهوم النسوية المنبثقة عن الأعمال السنوية في القرن التاسع عشر في حين يؤيد الفريق الثاني – النسوي الجديد – المساواة بين الجنسين عن طريق سن التشريعات (تماشيف، 1970، ص402)

الاتجاه النسوي الماركسي :

ويعتبر اتجاه الماركسية في تحليله لوضع الأسرة والمرأة عبر التاريخ، من نظرياتها القائلة بالتغيير المادي للتاريخ والمجتمع معتبرة ان ثمة عاملين اثنين وهما طبيعة الأسرة وشكلها :-

وهي التغيير في البنية الاجتماعية والاقتصادية، والصراع الطبقي. ومن هنا ربطت الماركسية حقوق المرأة وأوضاعها ومكانتها في أي مجتمع من المجتمعات، بالموقع الذي تحتله على صعيد الإنتاج أو الاشتراك فيه معتبرة أن المرأة عبر التاريخ، ما عرفت المساواة مع الرجل وكذلك الحرية في المجتمع إلّا من خلال ارتباطاتها بموضوع الإنتاج وأدائها بالتالي عملاً منتجًا مساويًا لعمل الرجل وكذلك فإن اضطهاد المرأة وعدم مساواتها، لم يكن إلّا نتاجًا لابتعادها عن موقعها كمنتج والتحاقها بعمل لا يمت إلى الإنتاج بصلة وأنّه ما لم تتوفر المرأة مجددًا إلى موقع إنتاجي مواز للرجل فستبقى حريتها منقوصة وستبقى تابعة، واعتبرت الماركسية أنّه ما بقيت النساء أسيرات بيوتهن منهمكات بمهام غير منتجة بالنسبة للمجتمع برمته فإن كافة محاولاتهن ومبادرتهن للحصول على الحرية والمساواة محكومة بالفشل، وأن المرأة ستبقى مستعبدة من الرجل مادامت مرتبطة بحساب إنتاجيته هو لأن عملها على صعيد الأسرة

هو عمل غير منتج لأنه لا يدخل في حساب الدخل القومي أو الاجتماعي (تماشيف، 1970، ص403).

وأن الماركسية نظرت لحل قضية المرأة تلقائيًا بمجرد زوال الأوضاع الاقتصادية والطبقية التي تكرس استغلال الإنسان للإنسان. يرى الاتجاه النسوي الماركسي أنه مستحيل لأي كان لاسيما النساء أن يحصلون على فرص متعادلة حقيقة في مجتمع طبقي حيث توفر الموارد من قبل الكم المستضعف، ويحصد نتاجها أو تنتهي إلى يد القلة القوية ولذلك يرى هذا الاتجاه أن اضطهاد المرأة ممثل ومتأهل في قانون الملكية الفردية، تلك المؤسسة التي تمحو وتطمس أي نوع من المساواة حققها المجتمع الإنساني، كذلك يرى هذا الاتجاه، أن ملكية مصادر الإنتاج والثروة بواسطة أفراد قليلين "نسيبًا" من الرجل، تشكل بالتأكيد نظامًا طبقيًا يكون من نتائجه بروز الرأسمالية والإمبريالية، وإذا قدر لكل النساء وليس للقلة المستفيدة أو المستثناه فقط، أن يتحررن يومًا ما في النظام الرأسمالي، سينتهي ليحل محله النظام الشيوعي، وذلك لأنه في ظل الشيوعية لن يكون أحد مسئولا عن أحد، أو معتمدًا اقتصاديًا عن الآخر، فالنساء سيكن اقتصاديًا مستقلات عن الرجل، وبناءًا على ذلك سيكن متساويات معهم (موسى، 2008، ص11).

الاتجاه النسوي الراديكالي :-

ترى النسويات الراديكاليات أن النسويات اللبراليات والماركسيات لم يصلن في تنظيرهنّ إلى ما فيه الكفاية، فالنظام الأبوي الذي يقمع المرأة هو بالنسبة لهنّ نظام يتسم بالقوة والسلطة والطبقية والمنافسة. وترى الراديكاليات أن أبوية النظام القانوني أو المؤسسات السياسية ليست هي التي يجب قلبها والقضاء عليها فقط، ولكن أيضًا أبوية المؤسسات الاجتماعية والثقافية وخاصة الأسرة التي يجب أن يقضى عليها كذلك، تناولت الراديكاليات الموضوعات الخاصة بالإنجاب والأمومة والتقييم الجنسي من حيث الذكورة والأنوثة وجنسية المرأة، ولذلك فإن محاولة تقديم أفكار هذا التيار لا بد أن تتناول هذه الجوانب الأساسية(الزريبي، 2010، ص46).

ثالثاً:- لمحة تاريخية عن المرأة الليبية :

قامت المرأة الليبية بدور هام في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية منذ القدم، ولعل إبراز ملامح الحضارة الليبية القديمة فيما يخص المرأة تتمثل في قوانين الإرث التي كانت تعتبر الأم أساس الأسرة كلها، ويتم توزيع الميراث طبقًا لدرجة القرابة منها، ممّا يدل على المكانة الهامة التي كانت تحتلها المرأة الليبية. (تقرير التنمية البشرية، 2006، ص16)

وأمّا في عصر قرطاجة (418 – 146 ق.م)، فقد كان يوكل للمرأة الليبية أمور البيت والأسرة معًا، وكان لهذا تأثيرات حاسمة في بنية البيت وشؤون الأسرة، فمن ناحية هندسة البيت ظهر الباب الداخلي لكي يفصل بين وسط الفناء وغرفة الضيوف. ومازال هذا النمط الهندسي منتشرًا في كثيرًا من البيوت الليبية الريفية حتى اليوم(تاريخنا، د– ت، ص 17).

وفي عصر الاستعمار الروماني والذي افتتحه أغسطس سنة (27 ق.م) كانت المرأة الليبية في مدن الجرمنت والمستوطنات القبلية النائية داخل الصحراء وتقوم بدورها المنزلي خير قيام فيما يتعلق بتوفير حاجات الأسرة من الطعام والكساء وتعليم الأطفال، وفي العصر الحديث لم تتخلى المرأة الليبية عن تلك الأدوار والتي كانت توكل إليها في العصور الأولى، بل لقد أصبحت مع مرور الزمن تزداد مشاركتها في مختلف مجالات الحياة، وتشارك في كثير من المهام والأعمال خارج البيت كلما تطلبت ظروف أسرتها ذلك(تاريخنا، د– ت، ص 17) وإن المرأة الليبية واجهت نوعًا من التمييز النوعي على مدى قرون عديدة ابتداءً من الاحتفال بالمولود الذكر، واستقبال مولود الأنثى شيء من الفتور. إلّا أن التمييز النوعي قد خفت حدته كثيرًا في الفترة الأخيرة، حيث تغيرت جذريًا عمّا كان عليه قبل عقود قليلة وذلك بفضل انتشار التعليم، وإتاحة فرص العمل خارج البيت، وتشجيعها على المشاركة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لجميع هذه العوامل التحديثية أهمية بالغة في تغيير أوضاع المرأة الليبية، وتأثيرها في الاتجاهات والقيم الموروثة وتأثيرها في تحديد موقعها ومستواها الاجتماعي(عبد الرحيم، 2008، ص 84)

أمّا في العهد العثماني الأول والثاني من (1835 – 1911) على الرغم من أنّه يكن للمرأة دور واضح في المجتمع خلال هذه الفترة إلّا أنّه يمكن ملاحظته في تلك الفترة وسيطرة التعليم الديني، وكانت أبرز مراكز التعليم في ليبيا هي مؤسسات دينية تمثلت في الكتاتيب والزوايا، ثم ظهر التعليم المهني مثل مدرسة الفنون والصنايع، بطرابلس التي كان بها قسم خاص بالمرأة للتعليم الحرفي(عبد الرحيم، 2008، ص 85)

وبالنسبة لفترة الحكم الإيطالي من (1911 – 1943) بثّت إيطاليا دارسي للتعليم الابتدائي في المدن وحتّى القرى في حين افتقر التعليم فوق الابتدائي على مدرسة واحدة في مدينة طرابلس عرفت بالمدرسة الإسلامية العليا، وقد التحق بعض من تخرج منها بالأزهر في مصر(عبد الرحيم، 2008، ص 85)

وفي أواخر فترة الحكم العثماني شهد المجتمع الليبي قيام جمعيات أهلية بعد اشتداد الضائقة على الناس. وشهدت الجمعيات الأهلية تغيرات بشكل عام وملموس بالرغم من الأوضاع الراهنة المتردية في

ما يتعلق بتوفير المرافق والخدمات الأساسية فهُناك زيادة في مساهمة المرأة الليبية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهي تمثل نصف الموارد البشرية. ومن هنا نرى أن العمل يخلق تطابقًا واضحًا فيما بين القدرات الشخصية، وما بين متطلبات نشاط العمل والوضع الاجتماعي(بن موسى، 1988، ص 56).

وفي العهد الملكي من (1951 – 1969)، ساهم التعليم بشكل واضح ومؤثر في خروج المرأة للعمل في تلك الفترة أن التعليم يمثل تحديًا قائمًا ومستمرًا، لذا كان أهم الخطوات التي اتخذها إصدار قانون رقم (5) عام 1962 الذي كفل حق التعليم لكل شخص وجعله إلزاميًا لجميع أفراد المجتمع. وارتفعت معدلات مشاركة المرأة الليبية بما يؤدي إلى تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وتنعكس أثار تلك التحولات إيجابيًا على الوضع الجديد للمرأة الليبية (تقرير التنمية البشرية، ، 2006، ص 18)

إنّ أي تغير في وضع دور المرأة يعتمد أساسًا على التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمع. ولعبت دورًا فعالًا في شؤون الحياة. كما تباينت أشكال هذا الدور وهذه المكانة باختلاف الأزمنة والأمكنة عبر مراحل التاريخ. إلّا أنَّ العهود السياسية المظلمة التي مرت بها الأمة العربية، وما نجم عنها من فوضى مسّت كل جوانب الحياة حتّى الأسرية منها، وخلقت ظروفًا ومناخًا ألغى الرجل فيها كثيرًا من تلك الحقوق للمرأة وإعفاءها من عدد من الواجبات، بل اعتبر أنَّ إنزال مرتبة المرأة الاجتماعية هو من علامات التدين، ممّا أدّى إلى تقييد حرية المرأة وإلزامها الحجاب والتقوقع في البيت : ويقول "هشام شرابي" في كتابه مقدمة لدراسة المجتمع العربي. إنّ الاضطهاد في مجتمعنا هو ثلاثة أنواع، الفقر، الطفل، المرأة. الصفة الجامعة بين المرأة والعامل فهي رضوخهما معًا تحت تأثير الاضطهاد، ورغم وجود تعديلات طفيفة قد طرأت على شكل هذا الاضطهاد باختلاف الأزمان(التكالي، 2004، ص 643).

وكثيرًا ما يقال إنّ تلك الأهمية تكمن في كون المرأة نصف المجتمع، لكنها ينبغي أن تنطلق من حقها وواجبها كإنسان كرمّه الله، ووجّه إليها خطابه كما وجّه إلى الرجل ، كما منحها المجتمع المساواة في الحقوق والواجبات باعتبارها مواطنه، بصرف النظر عن عددها في سكان المجتمع حتّى لو كان أقل من النصف(يحيى العايدي وآخرون، 2008، ص 640).

ومثال على ذلك المرأة اليابانية في المجتمع الصناعي. عند شيوع وبلورة معالم التحضر والتصنيع والتحضر والتصنيع في ربوع المجتمع الياباني تغيرت أوضاع المرأة تغيرًا جذريًا وبدأ المجتمع يحترمها ويقدرها ويثق بمكانتها وقدراتها لذا فسح لها المجال بالمشاركة في عملية بناء وتقدم المجتمع وذلك من

خلال إشغالها دورين اجتماعيين ووظيفيين متكاملين هما دور ربة البيت ودور العاملة أو الموظفة أو المهنة خارج البيت. ومثل هذه المستجدات التي شهدتها المرأة اليابانية خلال النصف الأول من القرن العشرين أثرت تأثيرًا ايجابيًا في سمعتها ومكانتها الاجتماعية بحيث أخذت تمثل منزلة اجتماعية مرموقة ممّا شجعها على المشاركة الفعال في تنمية وتقدم المجتمع نحو الأحسن والأفضل وعمل المرأة حقق لها الاستقلال الاقتصادي وأدّى إلى رفاهيتها المادية والاجتماعية ورفاهية أسرتها سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة.

وإنّ التصنيع مكن المرأة من مساعدة زوجها أو والدها في كسب موارد العيش وبالتالي رفع المستوى العائلي للعائلة (الحسن، 2008، ص 245). ، وأيضا"المرأة المسيحية فقد أعطاها العهد الجديد مكانة رفيعة فالمسيح وضع أسس تحرير المرأة وعاملها معاملته للرجل ؟ دون تمييز. فهو لم يحتقرها ؟ وهي في نظره شخص كامل، لا تنقص عن الرجل، لا في الحقوق ولا في الواجبات ولهذا يحذر بشكل قاطع الطلاق على المرأة والرجل على السواء(قبيبي، 1995،ص 63).

فالمرأة نصف الرجل، والرجل والمرأة يصنعان التاريخ ... ولا شك أنّ تاريخًا كان نصفه ميتًا لم يقم بدوره في عالم الحضارة خير قيام وقد تكون معارك المرأة في سبيل الحصول على إنسانيتها الكاملة في جميع المجالات والحقول من أواخر المعارك التي بدأت في تاريخ الإنسان والتي لا تزال متخلفة عن غيرها في الوصول إلى أهدافها وكانت هناك مؤامرة عامة تبتغي ألّا تحصل المرأة على كامل إنسانيتها وكامل حقوقها(قبيبي، 1995،ص 57).

رابعاً:-الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة في المجتمع الليبي :

وترتبط الأوضاع الاجتماعية بالأوضاع الاقتصادية والسياسية ارتباطًا وثيقًا من حيث الأساس الذي تقوم عليه كل منهما وهو ارتباط الاقتصاد بالمجتمع، فلا اقتصاد بدون مجتمع. ولا مجتمع بدون اقتصاد، إذا كلما ازدهرت الحرية الاقتصادية في المجتمع انعكس ذلك على المجتمع بصورة ايجابية وكلما ضعف الاقتصاد انعكس ذلك بصورة سلبية على المجتمع بصفة عامة وعلى حقوق الأفراد الاجتماعية بصفة خاصة (الفرجاني، 2011، ص 434).

الوضع الاجتماعي والتعليمي للمرأة :-

من واقع تعليم المرأة في ليبيا من بداية الخمسينيات وحتّى نهاية الستينات يتضح الوضع الاجتماعي والتعليمي على وجود طبقة واعية من النساء تشير إلى وجود حركة تعليمية نسائية، منها تأسيس كلية لتدريب المعلمات سنة (1952) لتعليم البنات، وأن واقع تعليم المرأة في ليبيا تغير أثناء فترة مواكبة عصر

النهضة التعليمية التي مرت بها المرأة .. وهذا الوضع على وجود طبقة واعية في المجتمع الليبي التي أدركت ما يترتب على تعليم المرأة من أثر بارز ونتائج حاسمة في تكوين الجيل الذي يعتمد عليه المجتمع في المستقبل(الأسطى، 2010، ص54).

وهنا تغيرت الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة لدى البعض من هذا المجتمع والتي كانت العوامل المساعدة على إتاحة الفرصة لتعليم المرأة قد زادت نسبة تعليم البنات من 13.7% عام (1951 – 1952) إلى نسبة 23.2% عام (1964 – 1965) من مجموع الدارسين للمرحلة الابتدائية(التقرير عن حالة التنمية البشرية، 2009، ص28–29).

فإن التوسع الأفقي الكبير لمؤسسات التعليم في جميع المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية والذي وصل إلى جميع الأطراف النائية في التراب الوطني، قد حققت قفزات هائلة في توفير الأمن المعرفي للجميع، وللمرأة بوجه الخصوص. إلَّا أنّ ذلك لا يعطي صورة واضحة ما لم نراع المدى الزمني والفرص المتاحة لتعليم المرأة.

وإن التنمية البشرية تتمحور حول تنمية المهارات والخبرة حول تقديم المقدرة البشرية وذلك من خلال تنمية الإنسان لتلبية حاجاته المادية والمعنوية، وباعتباره نقطة الارتكاز والمحور الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تنطلق التنمية البشرية في ليبيا في ضوء الفلسفة الاجتماعية للمجتمع الليبي وأهدافها التنموية ومن خصوصية التنمية البشرية في إطار المنظور الليبي من خلال تباين أبعاد السياسات، والخطط والآليات التي تعمل على ترجمة الرؤية الفلسفية والغايات المجتمعية، إلى واقع عملي. وأصبح التخطيط للتنمية البشرية شأناً متكاملاً، عد ضرورة من ضروريات التحول الاجتماعي خاصة في تعليم وتنمية المرأة الليبية داخل المجالات المختلفة. فالمجتمع هو المحتوى والخيارات التي تقترن تنمية البشرية بالحاجات المادية والمعنوية، والتعليم يساهم في خدمة المجتمع والارتقاء به لما يوفره من كوادر علمية متخصصة يحتاج إليها في عملية التنمية (الحنين،1998، ص4).

وبالرغم من التغيرات التي تحققت في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الماضية، تم تحقيق مكاسب جديدة والمحافظة عليها لفترة طويلة. مع الوفاء بمتطلبات النمو السكاني والتغيرات المتوقعة في ارتفاع الأنماط المعيشية. ينطوي على العديد من التحديات لعملية التنمية في الاقتصاد الوطني. في تنويع مصادر الدخل. والتوظيف الأمثل للموارد البشرية. والانفتاح على الاقتصاد العلمي. وإن الاندماج الكفء والايجابي في النظام الاقتصادي العالمي والتعايش مع البيئة العالمية الجديدة، يتطلب استحقاقات بعينها لتغيير أنظمة التعليم والتدريب. لتشمل الاهتمام بمشاريع التعليم

والتدريب مدى الحياة. والتعلم الذاتي. والتخصصات البينية. وربط مخرجات التعليم والتدريب بقضايا المجتمع ومتطلباته(الحنين، 1998، ص7).

ولذلك بسبب التمسك بالعادات والتقاليد السائدة داخل المجتمع، وتعتبر حجر عثرة أمام المرأة في مواصلة تعليمها, ويعتبر التعليم الأداة التثقيفية الهامة في حياة الإنسان في المجتمع سواء كان رجل أو امرأة.

حيث يتضح عندئذ أنّها قد تضاعفت مرتين في المرحلتين الإعدادية والثانوية خلال الفترة (1973 – 1995، 8، 24%) إلى (47.6%) أمّا الثانوية فقد تصل إلى (22.4%) إلى (48.8%) أمّا المرحلة الجامعية فقد تضاعفت نسبة الإناث أربع مرات خلال الفترة ذاتها وبحيث تصاعدت من (12.9%) إلى (48.2%) (تقرير التنمية البشرية في ليبيا، 2002، ص 156).

إنّ هذه النسب لمستويات الالتحاق للفتيات بالتعليم الجامعي، توضح أنّ المرأة الليبية استطاعت أن تدخل جميع ميادين العلوم والمعرفة، وتدرجت في الارتقاء حتّى شكلت مساهمتها العلمية في التخصصات العلمية من سنة 1964 إلى 2002، تصل نسبة من (7.4%) إلى (45.0%) التي قطعت شوطًا طويلًا وانخرطت المرأة الليبية في مختلف مجالات التعليم العالي والجامعي، ومن ثم تزايدت معدلات نسبة الإناث من التعليم العالي والجامعي في مختلف التخصصات(التير وآخرون، د–ت، ص 65).

وللقضاء على الأمّية يجب أن تتكاثف جميع الجهود من المؤسسات التعليمية والندوات والمؤتمرات العلمية من أجل وإدخال برامج تثقيفية للوصول إلى مستوي تعليمي راقي . لأن مسؤوليتها مسؤولية بيت وأسرة ومجتمع بالكامل (القذافي، د–ت، ص 47).

الوضع الاقتصادي للمرأة :–

إنَّ المرأة الليبية تلعب دورًا هامًا في عملية الإنتاج والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأن عملية الإنتاج يكسبها الخبرة الاقتصادية وتضعها في موضوع قوة تصبح فيه شريكة فعلية للرجل في مختلف مناشط الحياة وتعتبر حقيقة ثابتة في مشاركة المرأة في الاقتصاد. أنّ اقتحام المرأة الليبية في مجال المشاركة في العمل وعملية الإنتاج خارج النطاق العائلي لم يكن أمرًا سهلًا خلال فترة الستينيات والسبعينيات كانت الظروف الاقتصادية وبعض العادات والتقاليد السائدة تقف حجر عثرة أمام مشاركة النساء الليبيات في الأعمال التي تتطلب اختلاط الرجال بالتساوي خارج نطاق الأعمال المنزلية (التير وآخرون، د–ت، ص 44–45).

وتشارك المرأة الليبية في جميع مجالات العمل المختلفة. وهي مدركة لدورها الاجتماعي كزوجة وأم وابنة وأخت، حتى لّا يتعارض مع عملها. وقد واكبت التشريعات الليبية التقدم الاجتماعي بأنّ فتحت مجالات واسعة أمام المرأة للمشاركة في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبما لا يتنافى مع واجباتها تجاه أفراد أسرتها ومجتمعها، وتمثل المرأة قرابة نصف السكان النشطين اقتصاديًا (شامية وآخرون، 1997، ص 169).

ولمعرفة مدى التحسين الذي طرأ على مشاركة المرأة في القوة العاملة. يتضح إنّ وجود تحسن ملحوظ في مشاركة المرأة بالمجتمع في القوى العاملة إلى إتاحة فرص التعليم للرجال والنساء على حدٍّ سواء، ولتمكين المرأة من اقتحام مجالات الإنتاج المختلفة للتأكيد على رفع مساهمة العناصر الوطنية وزيادة إنتاجيتها(الطبيب، 2004،ص 40).

إنّ خروج المرأة للعمل في مؤسسات المجتمع المختلفة نتيجة لعوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية. منها اشتداد الضغوط الاقتصادية على الأسرة عدم كفاية الزوج للوفاة باحتياجات الأسرة. والمساهمة في تأمين دخل الأسرة. وكذلك تعليم المرأة أعطائها المهارات اللازمة للدخول في سوق العمل والتمتع بدخل اقتصادي مستقل (بيري ، 1998، ص137).

ففي جُلّ النشاط الزراعي والحرف اليدوية، شاركت المرأة وبكل فاعلية في ممارسة أعمال الزراعة بكل تخصصاتها وشغلت الكثير من الحرف التقليدية. وعندما توفر للمرأة نصيب من التعليم والتدريب فقد انخرطت في الوظائف الاقتصادية الحديثة بدايةً من التدريس والتمريض فإنّ عمل المرأة تحكمه عوامل وقوة اجتماعية ونفسية مختلفة ومتداخلة، لعلّ من أهمها بعد العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الليبي وخاصةً في الأسر العريقة التي تضع حواجز أمام عمل المرأة في كل القطاعات خاصة تلك الأعمال التي يكون فيها أسلوب العمل مختلطًا بين الرجال والنساء (الحوات، 2010، ص98).

الوضع السياسي للمرأة :-

ويقصد به الحق الذي يخول للأفراد المساهمة والمشاركة في السلطة ويتضمن هذا الحق الاشتراك في الانتخابات المختلفة والاستفتاءات المتنوعة، وكذلك حق الترشيح وحق إبداء الرأي في الاستفتاء، وحق التوظيف بالوظائف العامة (متولي، 1993، ص 239).

وهو تنظيم شامل لكافة الأنشطة الإنسانية بقصد أكبر قدر ممكن من الحرية والمساواة بين الرجل والمرأة وبما أن أداة أي تنظيم سياسي أو اقتصادي واجتماعي هي القانون وانطلاقًا من المسلمات التي

يقوم عليها المجتمع الليبي. وإنّ غاية القانون في هذا المجتمع هي تحقيق حرية الإنسان وسعادته وإعطاء حقه الكامل في مجالات الحياة (اللافي وآخرون، 1997، ص 209).

ولم تتقدم للترشح على مستوى الأفراد سوء (88) امرأة، وعليه لم تتجاوز نسبتها من مجموع قائمة الأفراد (0.035%) وهذه النسبة متدنية وأمّا بالنسبة لقوائم الأحزاب فقد ضمن نظام الترشيح التبادلي لأسماء الذكور والإناث بحيث تصدر أسماء المرشحات القوائم بنفس النسبة المخصصة للذكور، نجاح عدد مناسب منهن رفع هذا النظام درجة احتمال انتخاب المرأة وجعلها تتساوى مع نسبة الذكور، وبهذه الكيفية تم تصحيح الوضع الذي تصر التقاليد فيه على تأخر المرأة إلى الخلف (التير،2014، ص 75 – 76).

وفي خطوة أُخرى متقدمة استطاعت المرأة الليبية بعزيمة وإصرار أن تقتحم ميادين ومجالات كانت محظورة عليها ومغيبة عنها تمامًا، إلّا وهيا ميادين الأمن المختلفة بأنواعها والقضاء بمختلف مستوياتها وذلك انطلاقًا من مبدأ (أن الأمن مسؤولية كل مواطن ومواطنة). فقد ترجم ذلك إلى برامج عملية تمثلت في إنشاء كلية ثانوية علوم الشرطة للبنات لتخريج الضابطات وضابطات الصف والشرطيات للالتحاق بقطاع العدل والأمن العام، كما انخرطت المرأة في كليات العلوم والشريعة لتخريج الكوادر النسائية المؤهلة للعمل في القضاء. لقد تفاعلت المرأة سريعًا وايجابيًا مع هذه الخطوات. فالتحقت للدراسة بهذه المؤسسات وكانت المتخرجات من النساء العاملة في مجال القضاء من خلال سنة 2001 تصل إلى 1429 من النساء(بنور، 2010، ص193-194).

لا توجد أي فوارق بين الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق السياسية في ليبيا، وقد وردت الحقوق تفضيلًا في الإعلان الدستوري، والذي جاء في المادة الثالثة منه " أنّ التضامن الاجتماعي الأساسي الوحدة الوطنية والأسرة أساس المجتمع, وقوامها الدين والأخلاق والإعلان الدستوري"المجلس الوطني الانتقالي لثورة السابع عشر من فبراير سنة 2011م – الموافق 14/ ربيع الأول/ 1432 هجري، التي قادها الشعب الليبي في شتى ربوع بلاده وانطلاقًا نحو مجتمع المواطنة والعدالة والمساواة والازدهار والتقدم والرخاء، الذي لا مكان فيه للظلم والاستبداد والاستغلال وحكم الفرد وإلى أن يتم التصديق على الدستور الدائم في استفتاء شعبي عام فقد رأى المجلس الوطني الانتقالي المؤقت أن يصدر هذا الإعلان الدستوري، ليكون أساسًا للحكم في المرحلة الانتقالية. من ضمنها الباب الأول – أحكام عامة – منها ونصت المادة الخامسة بخصوص الأسرة والمرأة هي الركن الأساسي للمجتمع، وهي حمى الدولة وتكفل حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، والليبيون سواء أما القانون، سواء رجل أو أجرة ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، ومنها ..... الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب المذهب أو الدين أو اللغة أو الثروة أو النسب. (الرازقي، 2013، ص 187، 188) وتعتبر هذه

الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تستخدم لمتابعة مدى تقدم المرأة نحو تحقيق هذه الرغبة والمشاركة في صنع القرار ودورها في الحياة السياسية.

خامساً:-العوامل التي تعزز دور المرأة في المجتمع الليبي :

من الأوضاع الدالة على تحسين الوضع الاجتماعي لتعليم المرأة خلال العقود الثلاث الماضية ارتفاع القيمة الاجتماعية للتعليم وتحسين مكانتها في المجتمع، إلّا أنّ ذلك لم يؤثر على النظرة الاجتماعية للتعليم باعتباره مكونًا أساسيًا لإثبات مكانتها، وفتح أمامها مجالات العمل التي حققت المرأة من خلالها نجاحًا في حياتها العلمية والعملية. وتوسيع الخيارات الحياتية وتوافقًا مع خصائص التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمع الليبي أصبح حصول الفتاة على قدر من التعليم وانجاز مرحلة دراسية متقدمة من مستوى السّلم التعليمي. كما أنّ رفع مستويات مخرجات التعليم العالي من العوامل الذي ساعدت المرأة على الاستمرار في التعليم وتمكينها في المجتمع والدخول في سوق العمل ساهمت في دخول وتمكين المرأة في شتى المجالات منها :

العامل الثقافي :

تعرض المجتمع الليبي قبل فترة الاستقلال إلى الاحتلال الإيطالي وبعد الاحتلال لم يكن المجتمع منعزلًا عن العالم بل كان للثقافات الغربية الأثر الواضح في مختلف التحولات التي طرأت على حياة الأفراد ذكورًا وإناثًا فتغيرت أغلب العادات والتقاليد حيث ظهرت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة التي لعبت دورًا هامًا في تغييرات الأفراد نحو عمل المرأة وتعليمها (المرأة الليبية... ، 2010، ص18).

أمّا العامل الاقتصادي :

فقد كان ويزال المجتمع الليبي زراعيًا رعويًا لا يعتمد في حياته الاقتصادية على الصناعة أو التّجارة، ولا توجد أي تنمية وطنية تستوي بعض المشروعات التي تمول عن طريق المساعدات الأجنبية وبعد أن أصبحت ليبيا بلدًا مصدرًا للنفط، حدث تغير ملحوظ حيث ألتحق الطلاب بالمدارس. وتقدمت الحركة التعليمية في المجتمع الليبي (الأسطى، 2010، ص38-39).

أمّا الدور الاجتماعي للمرأة :

فيقصد به الأنشطة التي تقوم به المرأة في نطاق أُسرتها وخاصةً ما يتعلق بتربية أبنائها. وعلاقة أُسرتها بغيرها من الأسر الأُخرى خلال عملية نشاطها اليومي والاجتماعي حيث تلعب المرأة دورًا رئيسيًا في تنمية الموارد البشرية الصغيرة فالأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى لتربية الطفل وتنشئته، ويعتبر

دور المرأة لا ينحصر في ذلك فقط بل يتعداه على ما تقوم به من أعمال الاقتصاد المنزلي الخاصة بترتيب المنزل وتنظيفه، وتصنيع الغذاء، وتوزيع دخل الأسرة على بنود الإنفاق المنزلي. كما أنّها في بعض الأحيان تتحمل المسؤولية الكاملة في حالة غياب الزوج أو وفاته. وهذا بالإضافة إلى عملها خارج المنزل، فللمرأة مجموعة من الأدوار بالإضافة إلى عملها في البيت وخارجه فهي لها المهمات المزدوجة فهي تقوم بدور إنجابي والبعض بإعادة الإنتاج للموارد البشرية. وتعتمد درجة إسهامات المرأة الاجتماعية على مدى الخدمات المقدمة من المجتمع التي تساعدها على قيام بهذه الأدوار وتتمثل في منشآت للخدمات الاجتماعية كالوحدات الاجتماعية، ودور الحضانة، ومراكز التدريب والتكوين المهني، ومكاتب التوجيه (الزريبي، 2010، ص46).

ويمكن القول بأنّ تغيير دور المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا هو نتيجة للتغيير في بناء الأسرة وفي وظائفها فمن حيث البناء الأُسري تتجه نحو الشكل العائلة، من حيث الوظيفة تفتقد العديد من وظائفها التقليدية نتيجة لظهور مؤسسات متخصصة يُضاف إلى هذا طبيعة عملية التحديث الحضاري ذاتها فهي تُغير المعايير الاجتماعية ونسق الأدوار، ويلعب التعليم دورًا هامًا للمجال حيث أنّه كلما نالت المرأة قسطًا أكبر من التعليم كانت أكثر فهمًا وإدراكًا ومقاومة للإيحاءات والتأثيرات السلبية التي قد ينقلها الاتصال بالعالم الخارجي، وبهذا فإنّ دور المرأة مرتبط بمدى حصولها على التعليم، وقدرتها على الفهم الجيد والتقييم لجميع المواقف من خلال ثقافتها وكيف تترجم هذا الفهم في سلوك ويُعزز دورها ومشاركتها في عملية التنمية البشرية ممّا تنقله من أفكار لأفراد أسرتها ولمجتمعها ولكن قدرة المرأة على القيام بهذا الدور تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمها وتمتعها بحقوقها، وتطالب المرأة بالمزيد من المشاركة في أنشطة الحياة المختلفة بينما نجد أنّ العديد من البرامج الدرامية تدعو المرأة للاستكانة والرضا بما يمنحها الرجل(محسن وآخرون، 2010، ص122).

نتائج البحث :-

من خلال هذه الورقة البحثية توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج :-

1. إن التعليم هو الإستثمار الحقيقي للمجتمع من حيث كونه أساساً لبناء الفرد وتزويده بسلاح المعرفة لمواجهة ما تتطلبه من مهارات وأطر قادرة على تخطي التكوين المعرفي الذاتي إلى إعداد تعليم أكثر شمولية في أبعاده المحلية والقومية والعالمية.ويتبين من خلال الوضع التعليمي أن تضاعف دخول المرأة الليبية أكثر فأصبحت مثلها مثل الرجل داخل المؤسسات التعليمية من الإبتدائي إلى التعليم العالي وتعتبر مؤسسات التعليم هي الوعاء الاجتماعي الذي ينصهر فيه وتتشكل قيم المجتمع واتجاهاته من خلال الثقافة والفكر ومسارات المعرفة والإبداع وتحقيق أمالها وأهدافها في التقدم من خلال الأبحاث والدراسات العلمية في جميع المجالات.

2. إنّ نظرة المجتمع لحقوق المرأة المتمثلة في القوانين العامة، وقانون تعزيز الحرية، ووثيقة حقوق المرأة وواجباتها في المجتمع الليبي. تضمنت أبعادًا جديدة تفوقت بها على ما ورد في الوثائق الدولية لحقوق المرأة.
3. أن المرأة تتمتع بكافة حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية باعتبار أن الحقوق جزء لا يتجزأ أو هي حقوق طبيعية للمرأة.
4. ويتضح أن الثقافة الاجتماعية متمثلة في العادات والتقاليد لها دورٌ في جمود المرأة الليبية إلى حد كبير, وعدم إعطائها حريتها ولا تمكنها من ممارسة دورها السياسي ككائن يمثل نصف المجتمع.
5. العمل على إيجاد ثقافة حقوقية للمرأة في ليبيا. وهذا يرجع إلى وجود بعض الناس ينظرون إلى العرف والدين. لا يسمح للمرأة بالخروج من بيتها والمشاركة في كافة مظاهر الحياة العامة و هذا يعتبر حاجز أمام مشاركة المرأة الليبية في القانون وصنع القرار. وحقها في التولي المناصب السياسية داخل المجتمع.

التوصيات :

1. التأكيد على حق المرأة المشاركة في المؤسسات التشريعية والإدارية. وحق المرأة في تولي المناصب العليا وفقًا لقدراتها, وحقها في تولي قيادة جميع المؤسسات الاجتماعية. وحرية اختيار مجال التعليم والعمل.
2. إطلاق العديد من الندوات والمؤتمرات على الصعيد المحلي والدولي لتحسين أوضاع المرأة الليبية ورفع مستوى مشاركتها في الحياة العامة. وتفعيل دور المرأة في مجالات التنمية البشرية.
3. تأهيل المرأة وتزويدها بالمعارف والمهارات للتعايش مع المستحدثات العملية والتكنولوجية لكي تنخرط في قطاعات العمل بما يتناسب قدراتها ومؤهلاتها.
4. تذليل العقبات التي تعوق دور المرأة الليبية. وإسهامها في عملية التنمية البشرية. عن طريق مساعدتها وتشجيعها على الانخراط في مجالات العمل والتعليم والمشاركة السياسية.

وتقترح الباحثة الاقتراحات التالية :-

1. العمل على تعديل أو إلغاء أي قوانين أو أنظمة أو تطبيقات تُشكل تمييزًا ضد المرأة بما يتيح لها الفرصة لمشاركتها لجميع مناشط الحياة.
2. تأهيل المرأة وتزويدها بالمعارف والمهارات للتعايش مع المستحدثات العملية والتكنولوجية لكي تنخرط في قطاعات العمل بما يتناسب بقدراتها ومؤهلاتها.

قائمة المراجع :-

1. تقرير التنمية البشرية(2006) . المرأة في الجماهيرية المساواة مع الاختلاف.- طرابلس: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق.
2. علي الشريف(2010). السكان والتعليم والقوة العاملة في ليبيا.- طرابلس: دار الوطنية.
3. عمر محمد التومي الشيباني(2001). مناهج البحث الإجتماعي .- طرابلس: إدارة المطبوعات والنشر- جامعة الفاتح.
4. سمير إبراهيم حسن(2005) .المؤشرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية.- سوريا : جامعة دمشق.
5. زعيمة خليفة سعيد العلاقي(2011) . التعليم الجامعي للمرأة كمؤشر من مؤشرات التغير الاجتماعي: دراسة ميدانية وصفية مسحية بمنطقة الجبل الغربي مقارنة بين جيلين الطالبات والأمهات.- كلية العلوم الاجتماعية- قسم علم الاجتماع (رسالة ماجستير غير منشورة)
6. الباشير عمران خليفة المريمي(2011). "التنمية البشرية المستدامة في الدول النامية، الخصائص والأهداف" .- مجلة كلية الآداب جامعة طرابلس، ع18، شهر إبريل.
7. أحمد عبد العزيز الحصين(1981). المرأة ومكانتها في الإسلام.- القاهرة : مكتبة الائتمان.
8. سالمة إبراهيم الطبيب(2004). المواقع القيادية الإدارية للمرأة في المجتمع الليبي كمؤشر من مؤشرات التغيير الاجتماعي، جامعة طرابلس(رسالة ماجستير غير منشورة) .
9. هند أحمد سالم الأحمر(2008). الحركات الاجتماعية المعاصرة ودروها في التغير الاجتماعي، دراسة وصفية تحليلية لأهم الحركات الاجتماعية في الوطن العربي، جامعة طرابلس(رسالة ماجستير منشوره).
10. مصطفى عمر التير(2014). المرأة والتحديث في المجتمع الليبي، مُحاولة لفك الارتباط.- طرابلس : دار الرواد.
11. أحمد سالم الأحمر (2004). علم الاجتماع الأسرة بين النظير والواقع المتغير.- بنغازي: دار الكتاب الجديدة المتحدة.
12. نيقولا تماشيف(1970). نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد عودة وآخرون.- القاهرة: دار المعارف.
13. غادة علي موسى(2008). "حقوق المرأة في خطاب المؤسسات النسوية العربية، نماذج من مؤسسات رسمية أهلية".- من وقائع اعمال ندوة حقوق الإنسان في الخطاب السياسي والحقوقي المعاصر في الدول العربية، قطر.
14. سعاد ناجي الزريبي(2010). "المرأة ومشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية".- مجلة قطوف المعرفة، ع 4.

15. تاريخنا (د– ت). مجموعة الباحثين، الكتاب الأول، والثاني.– بيروت: دار التراث.
16. سلطنة أبوبكر عبد الرحيم(2008). الوضع الاجتماعي للمرأة وللتنمية البشرية المستدامة، دراسة ميدانية للمرأة الليبية وسوق العمل في المنطقة الشرقية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة الإسكندرية (رسالة دكتوراه غير منشورة) .
17. تيسير بن موسى (1988). المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني: دراسة تاريخية اجتماعية.– طرابلس : الدار العربية للكتاب.
18. كريمة علي التكالي(2004)."طبيعة المرأة في المجتمع الليبي واتجاهات الرجل نحو دورها وتعليمها وعملها، التوجيه التربوي".– مجلة الجامعة الأسمرية، ع 4.
19. يحيى العايدي وآخرون(2008). "محو أمّية المرأة العربية مشكلات وحلول".– من وقائع اعمال المؤتمر السنوي الرابع، تنظيم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مركز للتعليم الكبار، جامعة عين شمس ، القاهرة .
20. إحسان محمد الحسن(2008). علم الاجتماع المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر.– بريطانيا : جامعة لندن .
21. بشرى قبيبي(1995). المرأة في التاريخ والمجتمع.– بيروت : بيسان للنشر والتوزيع.
22. صالح أحمد الفرجاني (2011) . "حقوق المرأة في القانون الليبي" .– مجلة كلية الآداب– جامعة طرابلس، ع .
23. عبد الحكيم المختار الأسطى(2010). التعليم العالي للمرأة كمؤشر من مؤشرات التنمية البشرية في المجتمع الليبي، دراسة ميدانية بمدينة بنى وليد، جامعة طرابلس، كلية الآداب (رسالة ماجستير غير منشورة).
24. التقرير عن حالة التنمية البشرية، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، 2009..
25. محمد عبد الرحمن الحنين(1998). قضايا المرأة في المقالة الاجتماعية من خلال الصحافة الليبية، جامعة طرابلس، قسم العلوم الاجتماعية (رسالة ماجستير منشورة).
26. مصطفى عمر التير وآخرون(د–ت). الثورة والمرأة الليبية مسيرة كفاح.– طرابلس: مكتبة عمر العامري للطباعة والإعلام .
27. صفاء ناجي القذافي (د–ت). "المرأة والطفل".– مجلة المنظمة العربية الأفريقية الدولية لحقوق المرأة ، ع؟ .
28. عبد الله إمحمد شامية وآخرون(1997). "واقع المرأة العاملة في مدينة بنغازي".– مجلة البحوث الاقتصادية، ع 1.

29. الوحيشي أحمد بيري (1998) .الأسرة والزواج، مقدمة في علم الاجتماع العائلي.- طرابلس : منشورات الجامعة المفتوحة.

30. علي الهادى الحوات (2010). مشاركة المرأة في المجتمع، التنمية البشرية في عالم متغير، دراسة في المجتمع الليبي.- طرابلس : منشورات المركز الإقليمي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي.

31. عبد الحميد متولي (1993). القانون الدستوري النظم السياسية مع المقارنة بالمبادئ الدستوري في الشريعة الإسلامية.- الإسكندرية : منشأة المعارف.

32. محمد اللافي وآخرون(1997). مذكرات في مادة تاريخ النظم القانونية.- ط2 .- طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة.

33. فاطمة عبد السلام بنور(2010). علاقة التعليم بعملية التنمية البشرية، مؤشرات كمية عن تعليم المرأة في ليبيا.- مجلة منارة، ع 5.

34. إمحمد الرازقي (2013). بين عهدين.- بنغازي .- دار الكتب الوطنية.

35. المرأة الليبية(2010) .أرقام ومؤشرات.- اللجنة الشعبية العامة سابقا، للشؤون الاجتماعية.

36. أحمد ظافر محسن وآخرون(2010). "الوضع التعليمي للمرأة في ليبيا".- مجلة الجديد للعلوم الإنسانية ، ع 12.